اليمن ومصر علاقات متميز

العلاقات اليمنية المصرية .. خصوصية وثبات استراتيجى

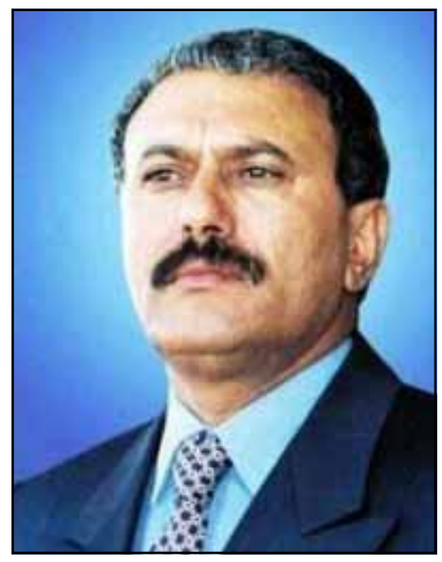

صنعاء/ سبأ: محمد الغراسي:

تتميز العلاقات اليمنية المصرية بخصوصية قلما نجدها فى العلاقات الدولية الثنائية ، وهى خصوصية تجعل هذه العلاقات قادرة على الاحتفاظ بطابعها الخاص فى مواجهة الكثير من المتغيرات والتطورات على واقع العلاقات الدولية، وتشكلت هذه الخصوصية فى العلاقات اليمنية المصرية ، من تداخل عدة عوامل ارتباط ٠ابرزها العامل التاريخى والثقافى ٠ والعامل الاستراتيجى والامنى٠ فالعلاقات بين البلدين ٠تستند الى تراكم حضارى وتاريخى كبير فى التفاعل بين الشعبين و بين السلطات فى البلدين ٠وهذا التراكم الحضارى والتاريخى كان نتيجة حتمية للعديد من الحقائق والوقائع السياسية والاقتصادية والجغرافية٠

وأكدت الخبرة التاريخية للعلاقات اليمنية المصرية٠ وجود نمط ثابت حكمها فى الماضى وما زال يحكمها فى الحاضر ٠ اذ لعبت مصر كدولة وكشعب وكجغرافيا ادورا اساسية ومهمة فى التاريخ اليمنى ٠ لعل ابرزها الدور المصرى فى دعم الثورة اليمنية ماديا ومعنويا ٠ وصل الى حد المساهمة بالسلاح والدم٠ وقد كان هذا الدعم حاسما فى صيانة وبقاء النظام الجمهورى فى اليمن.

من ناحية اخرى ٠ كانت مصر بحجمها وبواقعها الجغرافى والثقافى والسكانى مرتكزا حضاريا اساسيا فى المنطقة العربية ٠ ومنبعا حضاريا وثقافيا استقت منه بقية دول المنطقة و منها اليمن ٠ وتعد العلاقات الثقافية احد ابرز عوامل الارتباط بين اليمن ومصر٠ وهى علاقات كانت دائما بعيدة عن تأثير الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية ٠فقد حافظ الاتصال الثقافى بين اليمن ومصر على مستوياته المرتفعة وعلى تأثيره على علاقة الشعبين وعكس نفسه ولو بدرجة قليلة على علاقة البلدين السياسية٠

ويظل البعد الاستراتيجى والامنى ٠العنصر الاساسى ونقطة الارتكاز ٠ومحور اهمية العلاقات اليمنية المصرية ٠فالبلدين يمسكان بالبوابتين الشمالية والجنوبية للبحر الاحمر٠وبذلك فهما يمتلكان مفتاحى طريق التجارة الدولية المؤدى الى ٦٥بالمائة من مخزون موارد الطاقة

الارتباط بين اليمن ومصر٠ الوظيفة الامنية هى الركيزة الاساسية للعلاقات بين البلدين ٠فأى حدث يشهده اليمن ينعكس بالضرورة وبطريقة او باخرى وبدرجة أو باخرى على مصر والعكس صحيح ٠ وأى تدهور اوتراجع فى العلاقات اليمنية المصرية، سيترتب عليه اضرارا وتهديد للامن القومى اليمنى والمصرى. وبناء على هذا الارتباط ٠ سارت العلاقات السياسية بين اليمن ومصر بثبات ٠على الرغم من الاهتزازات والاختلالات التى مرت بها ٠ اذ سرعان ما تعود الى طبيعتها بمجرد زوال المؤثرات الخارجية التى عكرتها ٠ فقد مرت علاقات البلدين بمراحل مختلفة وبتقلبات عديدة الا انها ظلت تحت سقف واحد لم تتجاوزه ٠ اذا لم يحصل أى انقطاع فى الاتصالات السياسية بين البلدين على مختلف المستويات٠ وهذا ماتؤكده القفزات النوعية المفاجئة على طريق العلاقات الثنائية بين البلدين٠ فقد كان هناك ومايزال تفهم مصرى لواقع الحال اليمنى ٠ وفى المقابل هناك تفهم يمنى بأن السياسة المصرية تحكمها وتحددها عوامل وضغوط اقتصادية وسياسية٠ فى ظل اقتناع من البلدين بأن هناك أطرافاً تسعى بكل جهدها لافساد وتحجيم العلاقات بينهما٠ وفى ظل الاتصالات المكثفة والمباشرة بين القيادات فى البلدين لاسيما على مستوى القمة٠ فمن الواضح أن الزعيمين على عبد الله صالح ومحمد حسنى مبارك على قدر جيد من الصراحةوالوضوح والشفافية التى تؤهلهما لاستيعاب فحوى الامر٠ ومقتضيات الظرف المرحلى٠ او أى مستجدات على الصعيدين العربى والدولى٠

وقد عكس الثبات الاستراتيجى الذى تتمتع به العلاقات اليمنية المصرية عكس نفسه ٠ من خلال العديد من المواقف٠ فالمصريون ضحوا بأمنهم من أجل الثورة اليمنية ٠واليمن ضحى بأمنه فى باب المندب وأغلقه فى حرب ٧٣ ، و كان لليمن موقف مع مصر اثناء فترة المقاطعة العربية لها بعد مؤتمر بغداد، فقد رفضت اليمن هذا الامر مصرة على انه لاينبغى أن تنعزل مصر عن الجسد العربى.

وظلت علاقات اليمن ومصر ممتازة ٠ حتى عادت مصر الى الحظيرة العربية ٠ و نسق البلدان مواقفهما وسياساتهما ٠سواءا على مستوى اللجان المشتركة أو الرؤية اليمنية المصرية حول البحر الاحمر٠ أو فى قضايا تتعلق بالصومال والحرب الارتيرية الاثيوبية والمنظومة العربية وكذا النجاح فى عقد المؤتمر الاول فى مصر للقمة العربية التى انتظمت فيما بعد بمبادرة يمنية لقيت الدعم والتأييد المصرى ٠ ثم التنسيق والتفاهم اليمنى المصرى٠ فى مسألة ترشيح أمين عام للجامعة العربية ٠

كما انعكس ذلك الثبات ٠ على باقى المجالات والنشاطات فى علاقات البلدين ، فبعد ان تجمد نشاط اللجنة العليا المشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين بعد أن كانت قد عقدت دورتين٠ الاولى بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٨٩م٠ والثانية بصنعاء فى مارس ١٩٩٠م٠ ٠استأنفت اللجنة نشاطها فى يونيو ١٩٩٦م أذ عقدت دورتها الثالثة بالقاهرة للفترة ٤-٦ يونيو ١٩٩٦م ٠ ثم تلتها الدورة الرابعة بصنعاء فى الفترة ١٠-١١ ديسمبر ١٩٩٧م٠ والدورة الخامسة بالقاهرة فى الفترة ١٧-١٩ يونيو ١٩٩٩م٠ وتخلل ذلك توقيع الطرفين فى ٢١ مارس ١٩٩٦م على اتفاقية تعاون أمنى بينهما٠ وشهد عام ٢٠٠٤ انطلاقة جديدة فى العلاقات المصرية اليمنية بعد زيارة الرئيس على عبد الله صالح الى مصر والتى ساهمت فى تعميق وتكثيف شبكة المصالح المتبادلة فى جميع المجالات بين البلدين٠ حيث العلاقات المصرية اليمنية الاتفاق على استئناف انعقاد اللجنة العليا المشتركة بين الجانبين.

كما تم أيضا الاتفاق على استئناف جولات الحوار الاستراتيجى المصرى اليمنى عقدت اخر جولات هذا الحوار بمقر وزارة الخارجية بالقاهرة فى فبراير ٢٠٠٢ برئاسة مساعدى وزير الخارجية فى البلدين.

وخلال هذه الفترة ايضا أى من عام ١٩٩٦ ٠ حصل نوع من الحراك فى العلاقات الاقتصادية بين البلدين ٠ فقد بلغت الصادرات المصرية الى اليمن حوالى مليارين ونصف ريال يمنى فى عام ١٩٩٧م٠ ثم ارتفعت فى عام ١٩٩٩م الى ما يزيد عن ٥ مليارات ريال يمنى ٠ وكذلك الامر بالنسبة للصادرات اليمنية الى مصر والتى تكاد تعادلها تقريبا٠ وفى عام ٢٠٠٣ ٠بلغ حجم التجارة بين البلدين حوالى ٨٢ مليون دولار بميزان تجارى لصالح مصر بمقدار ٦٠ مليون دولار٠ وبلغت الاستثمارات اليمنية فى مصر ٦٠٥ملايين جنيه مصرى فى حين لم تتعدى الاستثمارات المصرية فى اليمن ٥٠٠ مليون دولار٠وفى عام ٢٠٠٥ تجاوز التبادل التجارى بين البلدين ١٠٠ مليون دولار٠ ومع كل ذلك تبقى العلاقات الاقتصادية بين البلدين متواضعة بالقياس الى العمق التاريخى للعلاقات بين البلدين ٠ وتميز هذه العلاقات سياسيا وثقافيا ٠ولها لها من بعد واهمية استراتيجية ٠ الخلاصة يمكننا القول ان مستقبل العلاقات اليمنية المصرية.

يؤكد ان هذه العلاقات ستتقدم الى الافضل ٠ فالبلدان سيبذلان جهودا اكبر لتحسينها وتطويرها سياسيا واقتصاديا وثقافيا وذلك يعود أولا لعدم وجود سبب يمنع قيامهما بذلك وثانيا لارتباط امن البلدين الاستراتيجى وفى البعد الاقتصادى يمكن للجنة العليا المشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين أن تقوم بدور أكبر بكثير مما هو عليه الان مستفيدة من المقومات الخاصة بكل بلد وتعمل على التوفيق بينها لاسيما وان اليمن حريصة على اجتذاب المستثمرين المصريين لتوجيه استثماراتهم نحوها سواء فى الصناعات الدوائية أو السمكية٠وصناعة النسيج وفى مجال السياحة والفندقة وغيرها مما تهيأت له المناخات المناسبة جدا فى اليمن.

الذكرى الثامنة والخمسين لنكبة

حلت علينا أمس الموافق الخامس عشر من شهر مايو / ايار ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨م، واعلان الكيان الصهيوني قيام دولته اليهودية على ارض فلسطين المحتلة يومها لم تنجح الجيوش العربية القليلة العدد، الفقيرة من العدة والعتاد من منع سقوط المدن الفلسطينية بيد الصهاينة.

لقد بعث القائد اسماعيل صفوت في ١٩٤٨/٣/٢٣م، تقريرا مطولا الى اللجنة العسكرية بدمشق قائلا : «ان قوات المتطوعين لايمكن ان تحقق نصرا عسكريا حاسما، لذلك الح على ضرورة دعوة رؤساء اركان الجيوش العربية لعقد مؤتمر عسكري للتنسيق بينها لدخول الجيوش العربية النظامية الى فلسطين وعدم الانتظار حتى ١٩٤٨/٥/١٥.

وقد ذكر في تقريره المطول مقارنة بين التدريب العربي والتدريب اليهودي، والاسلحة وتوصل الى نتيجة ان اليهود مسلحون ومدربون اكثر من المتطوعين الفلسطينيين، واضاف قائلا في تقريره : «مازلنا عند رأينا في وجوب تدخل الجيوش العربية واشتراكها في القتال بكل ما تملك من اسحلة ومعدات فيما اذا اردنا تحقيق نصر عسكري حاسم، ان الجيوش العربية ينقصها كثير من اللوازم، فاذا لم نشرع باكمال هذا النقص والتحشد من الآن لاتستطيع ان تكون مستعدة للعمل عند حلول موعد انتهاء الانتداب، وسيسبقنا الزمن كما سبقنا قبلا».

محمد رجب أبو رجب

كان مثل هذا التقرير نذيرا للعرب للتيقظ والحذر، ولكنهم لم يفعلوا فقام الصهاينة بالمذابح في حيفا ويافا ودير ياسين وغيرها، وقتلوا في مجازر جماعية آلاف الفلسطينيين بهدف التهجير الجماعي فكانت مجزرة صفد في ١٩٤٨/١/١٩م، ومجزرة دير ياسين ١٩٤٨/٤/٩م، وسقط القسطل في ١٩٤٨/٤/٩م، واستشهد قائد الجهاد المقدس الشهيد عبدالقادر الحسيني وسقطت طبريا ويافا وحيفا من ٤/١٩ - ١٩٤٨/٤/٢٩م، وبيسان في ١٩٤٨/٥/١٢م، ولحقتها عكا، وحاول سكان هذه المدن الاتصال مع اللجنة العسكرية وبعض الزعماء العرب، فكان الجواب: لن نستطيع التدخل قبل ١٩٤٨/٥/١٥م.

لم تتمكن الجيوش العربية وبعد تدخلها من حماية ماتبقى من المدن الفلسطينية فاحتل اليهود اللد والرملة في ١٩٤٨/٧/١١م وانسحب الجيش العراقي وانسحب جيش الانقاذ وسقطت صفد والناصرة وشفاعمرو ومناطق اخرى بيد اليهود.

وللتذكير فقط ان القائد الذي هاجم اللد والرملة كان بريطانيا وكان يقود القطاعات اليهودية اسرائيلي بريطاني.

لسنا بصدد الحديث عن تفاصيل الحرب، وليس هذا هو موضوعنا، ولكن ونحن نقف امام هذه الذكرى يستوقفنا حجم المأساة التي عاشها العرب ومازالوا، دون ان يستخلصوا الدروس والعبر ودون ان يكون لهم استراتيجية واضحة موحدة في مواجهة هذا الكيان المزروع في قلب وطننا العربي، وما يبعث للاسى والحزن الوضع الذي نعيشه اليوم.

في عام ١٩٤٧م، صدر قرار التقسيم وقال العرب لاتقبلوا التقسيم وسنرسل الجيوش العربية لتحرير فلسطين، ماذا كانت النتيجة؟

في عام ١٩٦٧م احتلت اسرائيل ما تبقى من فلسطين، قطاع غزة والضفة الغربية، واجزاء عربية ماذا كانت النتيجة؟.

رفض العرب شعار ازالة آثار العدوان، ولااعرف اين ذهب هذا الشعار وهل تم استبداله؟.

لم يعد الحديث عن تحرير فلسطين، واصبح الحديث عن دعوة اسرائيل وعبر الامم المتحدة للانسحاب من الارض المحتلة عام ١٩٦٧م، وتم توقيع اتفاق اوسلو وهو اقل من ١٩٦٧م وبمباركة عربية، ثم تراجعت اسرائيل واحلت مكانه خارطة الطريق ووقعت وبمباركة عربية وهي اقل من اوسلو، وفي هذه الايام يتحدث رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد (ايهود اولرت) عن الانسحاب الاحادي الجانب من الضفة الغربية وضم القدس وغور الاردن.

بعد ثمانية وخمسين عاما من العذابات والشتات يطالبنا العالم بالتعامل بواقعية !! وبالاعتراف بأسرائيل !!!، ولم يلتفت هذا العالم لوضع اللاجئين الذين اصبح عددهم يزيد على ستة ملايين لاجيء فلسطيني اليوم، لم يلتفت العالم الى قرارات الامم المتحدة والتي يزيد عددها عن الثلاثين قرارا بخصوص اللاجئين الفلسطينيين ويلزم اسرائيل بنصوصها.

لقد صدر عن الامم المتحدة حوالى ثلاثين قرارا تؤكد حق اللاجئين الفسطينيين في العودة والتعويض، واستخدمت امريكا في كل مرة حق النقض (الفيتو) لابطال هذه القرارات. في ١٩٦٩/١٢/١٠م، وبعد مناقشتها التقرير السنوي لمدير وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، صادقت الجمعية العامة في دورتها رقم (٢٤) على القرار (٢٥٣٥/ب) الذي جاء فيه : «ان الجمعية العامة إذ تقر بان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشأت عن انكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها والمقرة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان، تعود وتؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين».

لقد عبر هذا القرار عن تغير نظرة الامم المتحدة للقضية الفلسطينية باعتبار ان اللاجئين شعب له حقوقه في العيش كغيره من الشعوب وليسوا مجرد كتل بشرية.

في ذكرى النكبة نطلب اولا من القيادات الفلسطينية التمسك بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع العربي الصهيوني وفي المقدمة منها قرار رقم (١٩٤).

نطلب من اشقائنا العرب ممارسة كل الضغوطات الممكنة والتمسك بقرارات الشرعية الدولية، ورفض كل الصيغ التي تعمل على استبدال حق العودة، ودعم الشعب الفلسطيني في خياره المفروض عليه، خيار المقاومة والانتفاضة حتى يتمكن من تحرير الارض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧م، وعودة اللاجئين الى ديارهم وارضهم التي شردوا منها عام ١٩٤٨م.

مساحة

اعلانية